

أثر مستوى الإفصاح البيئي الطوعي على الأداء المالي للشركات التقنية المدرجة في السوق المالية السعودية

إعداد الطالب/

مصطفى سلمان الباشا

الرقم الجامعي/

٢٥٢٠٠٠٨٨٨

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٥

قائمة المحتويات:

١		المقدمة
٢		مشكلة الدراسة
٤		أهمية الدراسة
٧		أهداف الدراسة
٨		تساؤلات الدراسة
٩		فروض الدراسة
١١		الدراسات السابقة
١٢		المنطلقات النظرية للدراسة
١٤		المنهجية وطرق البحث
١٦		أدوات الدراسة
١٨		حدود الدراسة
٢٠		المراجع

مقدمة:

أصبحت الاستدامة خلال السنوات الأخيرة أحد المرتكزات الجوهرية في ممارسات الأعمال الحديثة، حيث لم تعد الشركات تُقَيَّم فقط بناءً على قدرتها على تحقيق الأرباح، بل أصبح يُنظر إليها من منظور أشمل يأخذ في الاعتبار مدى انسجام عملياتها مع الاعتبارات البيئية والاجتماعية ومتطلبات الحوكمة. ويُنظر إلى الاستدامة اليوم بوصفها إطارًا متكاملًا يساعد المؤسسات على إدارة مواردها بصورة مسؤولة، ويتيح لها تحقيق النمو الاقتصادي دون الإضرار بالبيئة أو المجتمعات المحيطة، وبما يعزز استمرارية الأعمال على المدى الطويل ويحدّ من المخاطر المرتبطة بالتحوّلات المناخية والاقتصادية.

وانطلاقًا من هذا التوجّه، ظهرت الاستدامة المؤسسية كأحد المفاهيم الرئيسة التي تُعنى بدور المؤسسات في خلق توازن دقيق بين الأهداف المالية للشركة وبين مسؤولياتها تجاه البيئة والمجتمع. ويعتمد هذا المفهوم على ثلاثة أبعاد متكاملة تُعرف بأبعاد الاستدامة الثلاثة، وهي: البعد البيئي الذي يهتم بإدارة الأثر البيئي للعمليات التشغيلية، والبعد الاجتماعي الذي يتناول علاقة المؤسسة بالموظفين والمستهلكين والمجتمع، والبعد الاقتصادي - الحوكمي الذي يركّز على الشفافية والعدالة والامتثال وممارسات الحوكمة الرشيدة. وتمثل هذه الأبعاد مجتمعةً إطارًا يساعد الشركات على مواءمة عملياتها مع التحديات المعاصرة وضمان النمو المسؤول.

ومع اتساع نطاق تطبيق الاستدامة عالميًا، أصبح الإفصاح البيئي جزءًا مهمًا من الممارسات المؤسسية، حيث تتجه الشركات إلى نشر معلومات تفصيلية أو وصفية حول أدائها البيئي لتعزيز الشفافية أمام المستثمرين والجهات الرقابية وأصحاب المصلحة. ويشمل الإفصاح البيئي عرض السياسات البيئية، بيانات الانبعاثات، استهلاك الطاقة والمياه، جهود إدارة النفايات، مستوى الامتثال للأنظمة، والمبادرات التطوعية التي تسعى الشركة من خلالها إلى تحسين أدائها البيئي. وعلى الرغم من أن هذا الإفصاح لا يزال ممارسة اختيارية في العديد من الأسواق — ومن ضمنها السوق السعودية — إلا أنه أصبح عنصرًا محوريًا في تقارير الاستدامة وتقارير ESG، ويمثل مؤشرًا واضحًا على مدى جدية الشركة في تبني إدارة بيئية فعالة.

وفي المملكة العربية السعودية، اكتسبت الاستدامة زخمًا واسعًا بالتزامن مع إطلاق رؤية ٢٠٣٠ التي جعلت حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة أحد محاورها الأساسية. وقد تبنّت الهيئات التنظيمية، مثل هيئة السوق المالية والسوق المالية السعودية (تداول)، توجهًا داعمًا لتعزيز الشفافية غير المالية، من خلال تشجيع الشركات المدرجة على نشر المعلومات البيئية بوصفها أداة تساعد على بناء الثقة وجذب المستثمرين، وتُظهر قدرة الشركات على الالتزام بالممارسات العالمية، رغم غياب إطار إلزامي رسمي موحد للإفصاح البيئي حتى الآن.

ويبرز القطاع التقني في السعودية كأحد أبرز القطاعات التي شهدت نموًا متسارعًا خلال السنوات الأخيرة، مدعومًا بمشاريع التحول الرقمي والابتكار وتطوير بنية تحتية تقنية متقدمة. ورغم أن هذا القطاع لا يُصنّف ضمن القطاعات ذات البصمة البيئية المرتفعة مقارنة بالصناعة التقليدية، إلا أن أثره البيئي يرتبط بشكل رئيسي بمراكز البيانات واستهلاك الطاقة والتحول الرقمي، وما يتطلبه ذلك من موارد وتشغيل مستمر. ولهذا أصبح المستوى الذي تقصحه الشركات التقنية بشأن ممارساتها البيئية مؤشراً مهماً على جودة إدارتها وكفاءتها، وعلى قدرتها على التكيف مع المتطلبات الدولية المتزايدة المتعلقة بالمناخ وإدارة الموارد.

وعلى الرغم من أن بعض الشركات التقنية المدرجة في السوق السعودية بدأت بالفعل في نشر بيانات ومبادرات بيئية بشكل طوعي، إلا أن الأدبيات العلمية المتعلقة بتقييم تأثير هذا الإفصاح على الأداء المالي لهذه الشركات لا تزال محدودة. فما يزال الجدل قائماً حول ما إذا كان الإفصاح البيئي يُترجم فعلياً إلى قيمة مالية مضافة، أم أنه مجرد ممارسة تطوعية تهدف إلى تحسين الصورة المؤسسية دون تأثير مباشر على الربحية أو المؤشرات المالية التقليدية. كما أن اختلاف طبيعة الإفصاح بين كمي ووصفي يزيد من تعقيد فهم العلاقة بين الإفصاح والأداء المالي.

وبناءً على ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل معمق لأثر الإفصاح البيئي الطوعي على الأداء المالي للشركات التقنية المدرجة في السوق المالية السعودية. وتهدف إلى قياس مستوى الإفصاح لدى هذه الشركات، وتحليل علاقته بمؤشرات الأداء المالي خلال فترة زمنية محددة، مع التركيز على طبيعة الإفصاح (كمي مقابل وصفي) ومدى تأثيره في تعزيز القيمة المالية للشركة. كما تهدف الدراسة إلى تقديم إطار يساعد الشركات التقنية على تطوير ممارسات الإفصاح البيئي بما ينسجم مع التوجهات العالمية، ويعزز قدرة المستثمرين وصناع القرار على تقييم العلاقة بين الاستدامة والأداء المالي بشكل أكثر دقة وموضوعية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من التقدم الملحوظ الذي تشهده أسواق المال عالمياً في مجال تطبيق مبادئ الاستدامة وتعزيز متطلبات الإفصاح غير المالي، إلا أن الإفصاح البيئي في المملكة العربية السعودية ما يزال يُمارس بصورة طوعية، حيث تعتمد كل شركة على رؤيتها الداخلية في تحديد طبيعة البيانات البيئية التي تقوم بنشرها، ومستوى تفصيلها، ونطاقها. ورغم تشجيع الجهات التنظيمية للشركات المدرجة على تعزيز الشفافية، إلا أنه لا يوجد حتى الآن إطار إلزامي أو نموذج موحد يحدد الحد الأدنى من البيانات البيئية الواجب الإفصاح عنها. ومع ذلك، بدأت الشركات التقنية المدرجة في السوق المالية السعودية بالاتجاه تدريجياً نحو نشر معلومات بيئية في تقاريرها السنوية أو تقارير الاستدامة، رغبةً في تحسين صورتها

المؤسسية، وإظهار توافقها مع التوجهات الوطنية نحو التنمية المستدامة، وبيان مدى التزامها بمبادئ الحوكمة والمسؤولية البيئية.

ورغم هذا التوسع، إلا أن الإفصاح البيئي لا يعكس بالضرورة أثرًا ماليًا مباشرًا. فما تزال البيئة البحثية في المملكة - وخصوصًا في قطاع التقنية - تقتصر إلى الأدلة العلمية الواضحة التي توضح مدى ارتباط الإفصاح البيئي بتحسين المؤشرات المالية للشركات، سواء من حيث الربحية، أو العائد على الأصول، أو العائد على حقوق الملكية، أو تطور القيمة السوقية. كما تختلف طبيعة السوق السعودية عن الأسواق العالمية من حيث حجم القطاع التقني، ومعدل التنافسية، ومدى انتشار ثقافة الاستدامة بين المستثمرين، مما يجعل نتائج الدراسات الدولية غير كافية لتفسير واقع السوق السعودية أو الاعتماد عليها بصورة مباشرة.

وتزداد إشكالية الدراسة تعقيدًا بالنظر إلى أن قطاع التقنية في السعودية قطاع سريع التطور، قليل الدراسات، ويعتمد بشكل كبير على تشغيل البنى التحتية الرقمية ومراكز البيانات، وهي عناصر ترتبط بشكل أساسي باستهلاك الطاقة ومتطلبات الاستدامة التقنية. ورغم أهمية هذا القطاع ودوره المتنامي في الاقتصاد الوطني، إلا أن حجم الدراسات الأكاديمية التي تناولت تأثير الإفصاح البيئي على الأداء المالي في الشركات التقنية داخل السوق السعودية لا يزال محدودًا للغاية. وهذا يخلق حاجة ملحة لفهم ما إذا كانت الممارسات البيئية والإفصاحات المرتبطة بها تسهم فعليًا في تحسين الأداء المالي، أم أنها تُستخدم باعتبارها أدوات تواصل مؤسسي تهدف إلى بناء الصورة الذهنية دون انعكاس مالي واضح.

كما تتضح مشكلة الدراسة في غياب أدوات موحدة لتقييم مستوى الإفصاح البيئي، حيث تختلف الشركات في كمية البيانات المنشورة، ومستوى دقتها، ودرجة تغطيتها للجوانب البيئية الأساسية، مما يحد من إمكانية إجراء مقارنات دقيقة بين الشركات أو بناء مؤشرات واضحة لقياس مستوى الالتزام البيئي. ويؤدي هذا التباين إلى صعوبة تحديد مستوى الإفصاح الحقيقي، كما يضعف قدرة الباحثين والمستثمرين على تحليل العلاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي على نحو موضوعي.

ومن الجانب الاستثماري، تواجه السوق تحديًا مهمًا يتمثل في أن المستثمر يعتمد بشكل أساسي على المعلومات المنشورة في التقارير الرسمية. وفي ظل عدم وجود إطار موحد للإفصاح البيئي، فقد يصعب على المستثمر تقييم مستوى التزام الشركات، أو مقارنة أدائها البيئي بالشركات الأخرى، مما يؤدي إلى فجوة في الشفافية ويحد من قدرة المستثمر على اتخاذ قرار مبني على بيانات دقيقة. كما أن تباين جودة الإفصاح بين الإفصاح الشكلي الذي يركز على الجوانب الإنشائية والتصريحات العامة، وبين الإفصاح الفعلي المبني على بيانات كمية قابلة للقياس، يعمق هذه الفجوة ويجعل من عملية تقييم الأداء البيئي الحقيقي للشركات أمرًا أكثر تعقيدًا.

وبناءً على ما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة في وجود فجوة معرفية وتطبيقية حول الكيفية التي يؤثر بها الإفصاح البيئي الطوعي على الأداء المالي للشركات التقنية المدرجة في السوق المالية السعودية، ومدى إمكانية اعتباره عنصرًا استراتيجيًا يساهم في تحسين النتائج المالية، أو مجرد ممارسة إعلامية لا تنعكس آثارها على الأداء المالي بصورة ملموسة. ومن هنا تأتي الحاجة لإجراء دراسة علمية منهجية تستند إلى بيانات فعلية، وتستخدم أدوات قياس وتحليل مناسبة لطبيعة السوق السعودية وخصائص قطاع التقنية، بهدف توفير فهم أعمق وأكثر دقة لطبيعة العلاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تعدد العوامل العلمية والمهنية والتنظيمية التي تجعل موضوع العلاقة بين الإفصاح البيئي الطوعي والأداء المالي للشركات التقنية المدرجة في السوق المالية السعودية موضوعًا ذا بعد بحثي واستراتيجي بالغ الأهمية، خصوصًا في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة نحو ترسيخ مفاهيم الاستدامة والشفافية في القطاع الخاص. وتبرز أهمية الدراسة عبر مجموعة من المحاور الرئيسية:

أولاً: الأهمية العلمية والمنهجية

يمثل تحليل أثر الإفصاح البيئي في سياق طوعي وغير إلزامي حالة بحثية معقدة، خاصة داخل سوق ناشئة تشهد تطورًا متسارعًا مثل السوق المالية السعودية. فالعلاقة بين الإفصاح البيئي والمخرجات المالية ليست علاقة مباشرة، بل تحكمها جملة من العوامل الوسيطة والمتغيرات السياقية مثل نضج الحوكمة المؤسسية، مستوى الشفافية، ووعي المستثمرين بقضايا الاستدامة. وتُسهم الدراسة في سد فجوات علمية واضحة، من أبرزها:

- ندرة الأدبيات المحلية المتعلقة بالإفصاح البيئي في قطاع التقنية، إذ ركزت معظم الدراسات السابقة على القطاعات الثقيلة مثل البتروكيماويات والصناعة، بينما بقي القطاع التقني أقل تناوُلًا رغم نموه السريع.
- غياب نماذج قياس معيارية للإفصاح البيئي في البيئة السعودية، مما يجعل الحاجة ملحة لتطوير إطار قياس يمكن استخدامه في الدراسات الحالية والمستقبلية.
- تباين نتائج الدراسات الدولية بشأن أثر الإفصاح البيئي، الأمر الذي يبرز أهمية إجراء دراسات محلية تعتمد على بيانات واقعية تعكس خصوصية السوق السعودية وبيئتها التنظيمية.

- الحاجة إلى دعم الجانب الكمي في مجال الاستدامة، عبر توفير تحليل مبني على بيانات مالية فعلية يرتبط بالواقع السعودي بدلاً من الاعتماد على نتائج من أسواق تختلف في بنيتها الاقتصادية والرقابية.

وبذلك، تُعد هذه الدراسة إضافة علمية مهمة تؤسس لقاعدة معرفية يمكن البناء عليها لتطوير أبحاث متقدمة حول الاستدامة في القطاعات غير التقليدية.

ثانياً: الأهمية التطبيقية للشركات التقنية

يُعتبر القطاع التقني اليوم أحد أهم محركات الاقتصاد الوطني، حيث يشهد توسعاً كبيراً بفعل التحول الرقمي والابتكار التقني، وهو قطاع يعتمد بشكل رئيس على بنية تحتية رقمية ضخمة ومراكز بيانات مرتفعة الاستهلاك للطاقة. وعلى الرغم من أن بصمته البيئية ليست مماثلة للقطاعات الصناعية التقليدية، إلا أن آثاره البيئية تظل ذات أهمية بالغة.

وتنعكس أهمية الدراسة على الشركات التقنية من خلال:

- تحديد ما إذا كان الإفصاح البيئي يشكل قيمة مالية مضافة أم أنه مجرد ممارسة تواصلية دون أثر مالي مباشر.
- مساعدة الشركات على بناء استراتيجيات استدامة واقعية تستند إلى أدلة مالية وليس إلى افتراضات عامة.
- تحسين جودة التقارير البيئية عبر التركيز على العناصر الأكثر تأثيراً في تحسين الأداء المالي.
- تعزيز التحول من الإفصاح الوصفي إلى الإفصاح الكمي، وهو النوع الأكثر قدرة على التأثير في ثقة المستثمرين وتقييم السوق.
- تمكين الشركات من تحسين تموضعها التنافسي من خلال تعزيز الشفافية البيئية التي باتت من معايير التقييم الأساسية لدى الكثير من الجهات الاستثمارية.

ثالثاً: الأهمية الاستثمارية ودعم اتخاذ القرار

يشهد المجتمع الاستثماري — وعلى وجه الخصوص المستثمرون الذين يطبقون معايير ESG — اهتماماً متزايداً بمعرفة ما إذا كان الإفصاح البيئي يشكل عاملاً يؤثر على القيمة السوقية للشركات.

وتبرز أهمية الدراسة للمستثمرين من خلال:

- توفير تحليل مبني على بيانات حقيقية يوضح طبيعة العلاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي في السياق السعودي.
- تقليل مستوى عدم اليقين لدى المستثمرين في تقييم الإفصاحات البيئية، خصوصاً في ظل غياب نماذج قياس موحدة.

- تعزيز الربط بين التقارير المالية وتقارير الاستدامة، مما يساعد المستثمر على قراءة الصورة الكلية لأداء الشركة.
- إثراء أدوات تقييم المخاطر الاستثمارية بإضافة البعد البيئي كعامل قد يُسهم في تحسين أو إضعاف المركز المالي للشركات التقنية.

رابعاً: الأهمية التنظيمية والوطنية

تنسجم هذه الدراسة مع التوجهات الاستراتيجية للمملكة نحو اقتصاد أكثر استدامة وتنوعاً. ورغم أن الإفصاح البيئي في الوقت الحالي لا يخضع لإلزام مباشر، إلا أن الجهات التنظيمية تعمل على رفع مستوى الشفافية وتعزيز الممارسات البيئية الطوعية.

وتقدم الدراسة قيمة تنظيمية على عدة مستويات، من خلال:

- إنتاج أدلة كمية يمكن للجهات التنظيمية الاستفادة منها في تحديث متطلبات الإفصاح أو بناء نماذج إرشادية مستقبلية.
- دعم أهداف رؤية ٢٠٣٠ التي تسعى إلى تمكين القطاع الخاص من تطبيق ممارسات مستدامة تُسهم في النمو الاقتصادي.
- تشجيع الشركات على تبني الإفصاح البيئي الطوعي باعتباره عنصراً تنافسياً وليس مجرد التزام تنظيمي.
- تهيئة البيئة الاستثمارية السعودية لمواءمة معايير الإفصاح البيئي الدولية التي قد تُعتمد مستقبلاً على نحو إلزامي.

خامساً: الأهمية المستقبلية وتوسيع آفاق البحث

تفتح الدراسة المجال أمام تطوير عدد من المسارات البحثية المستقبلية، من أهمها:

- مقارنة مستويات الإفصاح البيئي بين القطاعات التقنية والصناعية والخدمية.
- دراسة أثر الإفصاح الاجتماعي أو الحوكمة على الأداء المالي.
- بناء مؤشر قياس محلي للإفصاح البيئي يتناسب مع بيئة السوق السعودية.
- تحليل تأثير الإفصاح البيئي على المخاطر التشغيلية لا على الأداء المالي فقط.
- دراسة أثر تطبيق معايير دولية مثل ISSB أو CSRD على الشركات السعودية مستقبلاً.
- تقييم دور الحوكمة الداخلية في تعزيز جودة الإفصاح البيئي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بناء تصور شامل ودقيق للعلاقة بين مستوى الإفصاح البيئي الطوعي والأداء المالي للشركات التقنية المدرجة في السوق المالية السعودية، من خلال معالجة الموضوع من زوايا متعددة تجمع بين التحليل الكمي والمفاهيم النظرية، بما يسمح بفهم أعمق لدور الإفصاح البيئي في بيئة اقتصادية وتنظيمية ما تزال في طور التطور نحو تبني ممارسات استدامة أكثر نضجًا.

وتبدأ الدراسة بسعيها إلى تحليل مستوى الإفصاح البيئي الفعلي الذي تقدمه الشركات التقنية، وذلك من خلال تطوير إطار منهجي قادر على قياس وتقييم الإفصاحات البيئية بصورة موضوعية وشاملة. ويشمل هذا الإطار دراسة طبيعة المعلومات المنشورة، ودرجة شمولها، وما إذا كانت تعتمد على بيانات كمية قابلة للقياس أو بيانات وصفية عامة، مع مراعاة التباين بين الشركات من حيث الحجم، الخبرة، ونضج الممارسات البيئية.

وفي موازاة ذلك، تسعى الدراسة إلى تحليل الأداء المالي للشركات التقنية من خلال الاعتماد على مؤشرات مالية معترف بها في الأدبيات المالية والمحاسبية، بما يتيح تكوين صورة دقيقة عن الوضع المالي لهذه الشركات خلال الفترة الزمنية المدروسة. وتشمل المؤشرات المالية التي تهتم الدراسة بقياسها مجموعة من المقاييس التي تعكس الربحية والكفاءة المالية، مثل العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، هامش الربح، والقيمة السوقية.

ومن بين الأهداف المركزية التي تتناولها الدراسة اختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح البيئي الطوعي والأداء المالي للشركات التقنية، من خلال تحديد ما إذا كان للإفصاح البيئي تأثير مباشر، أو غير مباشر، أو محدود على المؤشرات المالية الأساسية، في ضوء السياق السعودي وخصائص قطاع التقنية.

كما تمتد أهداف الدراسة لتشمل تحليل التباينات بين الشركات التقنية في مستوى الإفصاح البيئي، ومحاولة تحديد العوامل التي قد تفسر هذه الاختلافات، سواء كانت متعلقة بحجم الشركة، عمرها التشغيلي، مستوى الحوكمة الداخلية، أو طبيعة نشاطها التقني. ويتيح هذا التحليل إمكانية فهم أسباب الفروقات بين الشركات، وتحديد ما إذا كانت هناك خصائص تنظيمية أو تشغيلية تؤثر بشكل جوهري في مستوى الإفصاح البيئي.

وإضافة إلى ذلك، تستهدف الدراسة تمييز طبيعة الإفصاح البيئي من خلال التفريق بين الإفصاح الوصفي الذي يركز على المبادرات العامة والسياسات البيئية، والإفصاح الكمي الذي يعتمد على البيانات الرقمية القابلة للقياس. وستتم ترجمة ذلك عمليًا عبر بناء مؤشر فرعي لطبيعة الإفصاح يميز بين البنود التي تم الإفصاح عنها بصورة وصفية وتلك التي تم دعمها ببيانات كمية، بما يسمح بفحص دور هذا البعد في تفسير العلاقة مع الأداء المالي.

ولتجسيد الجوانب التطبيقية للدراسة، تهدف إلى صياغة مجموعة من التوصيات العملية التي تساعد الشركات التقنية على تحسين جودة الإفصاح البيئي، من خلال التركيز على البيانات القابلة للقياس، وتعزيز الشفافية في التقارير المنشورة، بما يساهم في دعم قدرتها التنافسية، وتحسين ثقة المستثمرين، ومواءمة الممارسات المحلية مع التوجهات العالمية في مجال الاستدامة.

وبصورة مجملية، تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأهداف، تتمثل في:

- تطوير إطار منهجي لقياس مستوى الإفصاح البيئي الطوعي في الشركات التقنية.
- تحليل المؤشرات المالية الرئيسية للشركات المدرجة في قطاع التقنية.
- اختبار العلاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي باستخدام أدوات تحليل كمية.
- استكشاف التباينات بين الشركات وتحليل العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح البيئي.
- التمييز بين الإفصاح الوصفي والإفصاح الكمي وتحديد دور كل منهما في تفسير الأداء الفعلي.
- صياغة توصيات تطبيقية تدعم تطوير ممارسات الإفصاح البيئي في السوق السعودية.

تساؤلات الدراسة:

في ظل التوسع المتزايد في تبني ممارسات الاستدامة داخل الشركات التقنية، وتزايد اهتمام المستثمرين بمعايير الإفصاح البيئي كأحد مكونات الحوكمة الحديثة، تبرز الحاجة إلى صياغة مجموعة من التساؤلات البحثية التي يمكن من خلالها استكشاف العلاقة بين الإفصاح البيئي الطوعي والأداء المالي لهذه الشركات. ويُعد تحديد هذه التساؤلات خطوة محورية في بناء الإطار التحليلي للدراسة، إذ تساعد على توجيه منهجية البحث وتحديد المسارات التحليلية التي ستتناولها الدراسة بصورة منهجية وشاملة. وانطلاقاً من ذلك، تتمحور الدراسة حول تساؤل رئيسي يمثل الأساس الذي تُبنى عليه كافة جوانب البحث، ويعكس جوهر العلاقة التي تسعى الدراسة إلى تحليلها، وهو:

- ما أثر مستوى الإفصاح البيئي الطوعي على الأداء المالي للشركات التقنية المدرجة في السوق المالية السعودية؟

ويهدف هذا السؤال المركزي إلى استقصاء طبيعة العلاقة بين مستوى الإفصاح البيئي — بما يشمل من بيانات كمية أو وصفية — وبين النتائج المالية الفعلية للشركات التقنية، خاصة في سياق تنظيمي لا يفرض إلزاماً مباشراً بالإفصاح ويتيح مرونة واسعة للشركات في تحديد مدى ونوعية المعلومات البيئية التي تقوم بنشرها.

ولفهم أبعاد هذه العلاقة بصورة أكثر تفصيلاً، تنبثق من التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية، وذلك على النحو الآتي:

- ما مستوى الإفصاح البيئي لدى الشركات التقنية المدرجة، وما طبيعة هذا الإفصاح من حيث اعتماده على بيانات كمية قابلة للقياس أو بيانات وصفية عامة؟
- هل توجد فروق ذات دلالة بين الشركات التقنية في العلاقة بين مستوى الإفصاح البيئي ومؤشراتها المالية خلال فترة الدراسة، وفقاً لاختلاف خصائص مثل حجم الشركة ومستوى الإفصاح؟

وبذلك، تشكل هذه التساؤلات الثلاث الإطار التحليلي الذي تعتمد عليه الدراسة في فهم العلاقة بين الإفصاح البيئي الطوعي والأداء المالي للشركات التقنية المدرجة، وتوفر أساساً منهجياً يساعد في تفسير المتغيرات المؤثرة في هذه العلاقة داخل أحد القطاعات الأكثر نمواً وارتباطاً بالتحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

فروض الدراسة:

استناداً إلى الإشكالية البحثية التي تتناول الغموض القائم حول طبيعة العلاقة بين مستوى الإفصاح البيئي الطوعي والأداء المالي للشركات التقنية المدرجة في السوق المالية السعودية، ومع الأخذ في الاعتبار ما تم طرحه من تساؤلات رئيسية وفرعية، تم بناء مجموعة من الفروض البحثية التي تهدف إلى اختبار العلاقات المحتملة بين المتغيرات الأساسية للدراسة. وتمت صياغة هذه الفروض بما يتناسب مع طبيعة الإفصاح البيئي الذي يُمارس في بيئة طوعية غير إلزامية، وبما يعكس التباين الواضح بين الشركات في مستوى الشفافية البيئية ونوعية البيانات المنشورة.

وتتمثل الفرضية الرئيسية للدراسة في الآتي:

الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح البيئي الطوعي على الأداء المالي للشركات التقنية المدرجة في السوق المالية السعودية.

تعكس هذه الفرضية جوهر المشكلة البحثية، حيث تسعى إلى اختبار العلاقة الأساسية التي تقوم عليها الدراسة، وهي العلاقة بين الإفصاح البيئي — باعتباره ممارسة طوعية قد تكون مرتبطة بالصورة المؤسسية أو إدارة المخاطر البيئية — وبين الأداء المالي للشركات التقنية. وتستند هذه الفرضية إلى

الأدبيات التي تشير إلى أن الإفصاح البيئي قد يسهم في تحسين كفاءة الشركة وسمعتها، مما قد ينعكس إيجاباً على نتائجها المالية، مع الإقرار بأن هذا الأثر ما يزال غير محسوم في السياق السعودي.

وانطلاقاً من الفرضية الرئيسية، ولتوسيع نطاق التحليل والوقوف على الأبعاد التفصيلية للعلاقة بين طبيعة الإفصاح ومستوى تأثيره، تم صياغة الفرضيتين الفرعيتين الآتيتين:

الفرضية الفرعية الأولى:

يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح البيئي وطبيعة الإفصاح الذي تعتمد عليه الشركات التقنية، سواء كان إفصاحاً وصفيًا يعتمد على السرد العام للممارسات البيئية، أو إفصاحاً كمياً يعتمد على البيانات الرقمية القابلة للقياس، كما يتم التعبير عنه في مؤشر فرعي مستقل لطبيعة الإفصاح.

تهدف هذه الفرضية إلى اختبار دور طبيعة الإفصاح في تفسير مستوى الالتزام البيئي لدى الشركات التقنية. وستُترجم عملياً عبر قياس "طبيعة الإفصاح" من خلال أوزان أو درجات منفصلة للبنود التي تم الإفصاح عنها بصورة كمية مقارنة بالبنود التي تم تناولها بصورة وصفية فقط، بما يسمح بتحليل الارتباط بين مستوى الإفصاح ودرجة تحوله من وصفي إلى كمي.

الفرضية الفرعية الثانية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات التقنية في أثر مستوى الإفصاح البيئي الطوعي على مؤشرات أدائها المالي خلال فترة الدراسة، وفقاً لاختلاف خصائص مثل حجم الشركة ومستوى الإفصاح. تنطلق هذه الفرضية من واقع أن الشركات التقنية في السوق السعودية ليست متجانسة من حيث الحجم أو الهيكل التنظيمي أو نمط النشاط التقني أو مستوى تبنيها لممارسات الحوكمة البيئية. وسيتم اختبار هذه الفروق عبر تقسيم الشركات إلى مجموعات وفق معايير مثل حجم الشركة (على أساس إجمالي الأصول أو الإيرادات) ومستوى الإفصاح (مرتفع/منخفض) واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة للفروق بين المجموعات، أو من خلال إدخال متغيرات تفاعل أو متغيرات ضابطة في نماذج الانحدار.

تشكل هذه الفروض — الرئيسية منها والفرعية — إطاراً تحليلياً شاملاً يساعد على اختبار العلاقة بين الإفصاح البيئي الطوعي والأداء المالي في القطاع التقني، بما يمكّن الدراسة من تحليل التباينات واستخلاص نتائج تستند إلى بيانات كمية دقيقة، ومن ثم تقديم تفسير علمي يمكن البناء عليه في صياغة توصيات تطبيقية وتنظيمية تتناسب مع واقع السوق المالية السعودية وتعكس احتياجات قطاع التقنية.

الدراسات السابقة:

شهد موضوع الإفصاح البيئي خلال العقود الأخيرة توسعاً ملحوظاً في الأدبيات العلمية، مدفوعاً بارتفاع الاهتمام بقضايا الاستدامة، وتزايد الضغوط التنظيمية والمجتمعية على الشركات لضمان مستوى أعلى من الشفافية البيئية. ورغم هذا التوسع، إلا أن نتائج الدراسات التي بحثت في العلاقة بين الإفصاح البيئي الطوعي والأداء المالي تباينت بوضوح، سواء على مستوى الاتجاهات أو قوة الارتباط، الأمر الذي يعكس تأثير هذه العلاقة بطبيعة البيئة التنظيمية، والقطاع الاقتصادي، ودرجة النضج المؤسسي للإفصاح.

وقد خلص العديد من الباحثين العالميين إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة الإفصاح البيئي ونتائج الأداء المالي. ففي دراسة كلاركسون وآخرين (Clarkson et al., 2008)، تبين أن الشركات التي تقدم إفصاحات بيئية ذات جودة عالية تميل إلى تحقيق أداء مالي أفضل على المدى البعيد، وذلك لكون الإفصاح البيئي يعزز من مكانة الشركة ويقلل من المخاطر التشغيلية والسمعة. ووجدت دراسة لوبيز وآخرين (Lopez et al., 2007) أن الإفصاح البيئي يسهم في رفع مستوى ثقة المستثمرين، مما ينعكس على الأداء السوقي للشركة ويزيد من جاذبيتها الاستثمارية.

في المقابل، ذهبت دراسات أخرى إلى نتائج مغايرة. فقد أشارت دراسة هسو (Hsueh, 2018) إلى أن الإفصاح البيئي الطوعي لا يؤثر بصورة مباشرة أو ثابتة على الأداء المالي، حيث إن بعض الشركات تقوم بنشر معلومات بيئية عامة ذات طابع إنشائي لا تعكس أداءً بيئياً فعلياً، مما يجعل أثر الإفصاح على الربحية محدوداً أو غير ذي دلالة. كما توصلت دراسة أوكبالا وسيانبولا (Okpala & Siyanbola, 2015) إلى أن الإفصاح البيئي في الأسواق الناشئة يعاني من غياب المعايير الموحدة وضعف ثقافة الشفافية، وهو ما يؤدي إلى غموض العلاقة بين الإفصاح والأداء المالي في تلك البيئات.

وقد ركزت بحوث أخرى على طبيعة الإفصاح نفسه، حيث فرّقت بين الإفصاح الوصفي الذي يعتمد على السرد العام للمبادرات البيئية، والإفصاح الكمي الذي يستند إلى بيانات بيئية قابلة للقياس والمقارنة. فقد أكدت دراسة براون وآخرين (Brown et al., 2019) أن الإفصاح الكمي أكثر تأثيراً في قرارات المستثمرين مقارنة بالإفصاح الوصفي، إذ تمكّن البيانات الرقمية الواضحة من تحسين القدرة على إجراء المقارنات بين الشركات. وخلصت دراسة مارتينيز وآخرين (Martínez et al., 2016) إلى أن جودة الإفصاح—not مجرد وجوده—هي العامل الأساسي الذي يحدد ما إذا كانت المعلومات البيئية ستعكس على الأداء المالي للشركات أم لا، وأن الإفصاح الجيد يحدّ من الشكوك حول التزام الشركة بمعايير الاستدامة.

أما في السياق العربي، فما تزال الأدبيات المتعلقة بالإفصاح البيئي في قطاع التقنية محدودة جدًا. فقد أظهرت دراسة البقمي (Al-Buqami, 2020) أن مستوى الإفصاح البيئي بين الشركات المدرجة في السوق السعودية متباين بدرجة كبيرة، وأن الارتباط بين الإفصاح والأداء المالي لا يظهر بوضوح في القطاعات غير الصناعية. كما أفادت دراسة القحطاني (Al-Qahtani, 2019) بأن الإفصاح البيئي الطوعي في السوق المالية السعودية ما يزال في طور النمو، وأنه يعتمد بدرجة أكبر على خصائص الشركات الفردية — كالحجم وهيكل الحوكمة — أكثر من اعتماده على سياسات تنظيمية إلزامية.

وفيما يتعلق بالقطاع التقني عالميًا، فقد أشارت دراسة لي وآخرين (Lee et al., 2020) إلى أن الشركات التقنية تركز غالبًا في إفصاحاتها البيئية على استهلاك الطاقة والبنية التحتية الرقمية، وخاصة مراكز البيانات، إلا أن هذا الإفصاح لا يرتبط بالضرورة بنتائج مالية مباشرة. وبيّنت دراسة كومار (Kumar, 2021) أن شركات التقنية قد تلجأ إلى الإفصاح البيئي كوسيلة لتعزيز الشفافية والحوكمة، دون أن يكون هذا الإفصاح معبرًا بدرجة كافية عن الأداء البيئي الفعلي، مما يؤدي إلى علاقة غير مستقرة بين الإفصاح والنتائج المالية.

وبناءً على ما سبق، يظهر أن الأدبيات العلمية — رغم اتساعها — لم تتوصل إلى نتيجة حاسمة بشأن طبيعة العلاقة بين الإفصاح البيئي الطوعي والأداء المالي، إذ تُظهر النتائج اختلافًا واضحًا بحسب القطاع والسياق الاقتصادي والتنظيمي. كما يتضح جليًا أن الدراسات التي تناولت الشركات التقنية في السوق السعودية قليلة للغاية، مما يعزز الحاجة لإجراء دراسة متخصصة تأخذ في الاعتبار الخصوصية التشغيلية لهذا القطاع، وطبيعة الإفصاح الطوعي فيه، من أجل سد هذه الفجوة المعرفية وتقديم تفسير علمي يستند إلى بيانات محلية دقيقة.

المنطلقات النظرية للدراسة:

أصبح مفهوم الاستدامة أحد المفاهيم المحورية في الفكر الإداري والاقتصادي المعاصر، مدفوعًا بالتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها العالم خلال العقود الأخيرة. ومنذ أن قدّم تقرير لجنة برونتلاند عام ١٩٨٧ تعريف التنمية المستدامة بوصفها «تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها»، تطور المفهوم ليصبح إطارًا شاملاً يتجاوز البعد البيئي ليشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية ودور المؤسسات في تحقيق توازن بين النمو وتقليل الآثار السلبية للأنشطة الاقتصادية.

ومع توسع مفهوم الاستدامة المؤسسية، لم يعد يُنظر إلى الشركات باعتبارها كيانات تسعى لتعظيم الربحية فقط، بل بات متوقعًا منها دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية ضمن ممارساتها الإدارية والإفصاحية. وتشير الأدبيات النظرية إلى أن إدماج مبادئ الاستدامة في استراتيجيات الشركات يسهم في تعزيز الثقة مع أصحاب المصلحة وتقليل المخاطر طويلة الأجل وتحسين القدرة التنافسية، وهو ما ينسجم مع التوجهات الحديثة في حوكمة الشركات.

وفي سياق الاستدامة المؤسسية، يبرز البعد البيئي كأحد الأبعاد المركزية، نظرًا لتزايد الضغوط المرتبطة بتغير المناخ وندرة الموارد وارتفاع الانبعاثات. ومن هنا برز مفهوم الإفصاح البيئي باعتباره الآلية التي تعبر من خلالها الشركات عن سياساتها البيئية وأدوات إدارتها وأدائها الفعلي في هذا المجال. وفي العديد من الأسواق، يُقدّم الإفصاح البيئي على أساس طوعي، ما يجعل مستوى وجودته مرتبطين إلى حد كبير بنضج الشركة ودرجة تبنيها لمبادئ الحوكمة والشفافية.

ويُعد الإفصاح البيئي مفهومًا متعدد الأبعاد؛ إذ يمكن أن يكون وصفياً مرتبطاً على سرد المبادرات والسياسات العامة، أو يكون كمياً قائماً على مؤشرات قابلة للقياس مثل الانبعاثات واستهلاك الطاقة وحجم النفايات وكفاءة استخدام الموارد. ويكتسب الإفصاح الكمي أهمية خاصة من منظور نظري؛ لأنه يوفر بيانات يمكن مقارنتها عبر الزمن وبين الشركات، ما يعزز من مصداقية التقارير البيئية وقدرتها على دعم قرارات المستثمرين.

أما الأداء المالي، فيُنظر إليه بوصفه المخرج النهائي لفاعلية القرارات الإدارية والاستثمارية التي تتخذها الشركة، ويُقاس عادة عبر مؤشرات مثل العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، هامش الربح، والقيمة السوقية. وتتناول الأدبيات النظرية العلاقة بين الأداء المالي والعوامل البيئية من زاويتين رئيسيتين: الأولى ترى أن تبني ممارسات بيئية رشيدة قد يرفع التكاليف على المدى القصير لكنه يقلل المخاطر ويعزز السمعة على المدى الطويل، والثانية ترى أن الإفصاح البيئي قد يكون في بعض الحالات «شكلية» لا يعكس أداءً بيئياً حقيقياً، ومن ثم لا يرتبط بالضرورة بنتائج مالية محسنة.

وفي قطاع التقنية، تتخذ العلاقة بين الاستدامة والأداء المالي بُعداً خاصاً؛ نظراً لاعتماد هذا القطاع على البنية التحتية الرقمية ومراكز البيانات التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة، إلى جانب ربطه بالتحول الرقمي في الاقتصاد. ومن ثم، فإن الإفصاح البيئي في هذا القطاع يرتبط نظرياً بقضايا مثل كفاءة الطاقة، إدارة البيانات، الابتكار التقني الداعم للاستدامة، وإدارة النفايات الإلكترونية. وتطرح هذه الخصوصية سؤالاً نظرياً حول ما إذا كانت ممارسات الإفصاح البيئي في القطاع التقني تعبر عن التزام فعلي، أم أنها استجابة لضغوط السمعة ومتطلبات السوق.

وفي السياق السعودي، تُبرز المنطلقات النظرية أهمية دراسة الإفصاح البيئي في ضوء التحولات المرتبطة برؤية ٢٠٣٠، التي تربط بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وتعزيز الشفافية. ويضيف الطابع الطوعي

للإفصاح بعدًا نظريًا آخر، يتمثل في دراسة دوافع الشركات للتوسع في الإفصاح البيئي في غياب إلزام مباشر، ودور هذا الإفصاح في بناء الثقة مع المستثمرين وإدارة المخاطر المرتبطة بالاستدامة.

ومن ثم، تقوم المنطلقات النظرية لهذه الدراسة على الربط بين ثلاثة محاور رئيسية:

١. مفهوم الاستدامة والاستدامة المؤسسية وأبعادها البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
٢. مفهوم الإفصاح البيئي وأنواعه (وصفي/كمي) ودوره في تعزيز الشفافية والحوكمة.
٣. العلاقة النظرية بين الإفصاح البيئي والأداء المالي في ضوء خصائص قطاع التقنية والسياق السعودي.

هذه المحاور تشكل الخلفية النظرية التي تُبنى عليها الفروض والتساؤلات والمنهجية في هذه الدراسة.

المنهجية وطرق البحث:

يرتكز الإطار المنهجي لهذه الدراسة على منهج وصفي تحليلي يجمع بين تحليل مضمون الإفصاح البيئي في تقارير الشركات التقنية المدرجة في السوق المالية السعودية، وبين فحص العلاقة الإحصائية بين هذا الإفصاح ومؤشرات الأداء المالي لهذه الشركات خلال فترة زمنية محددة. ويُعد هذا المنهج مناسبًا لطبيعة الدراسة، نظرًا لاعتماده على بيانات فعلية منشورة وقابلة للقياس، إلى جانب قدرته على تفسير العلاقة بين متغيرين رئيسيين: مستوى الإفصاح البيئي الطوعي من جهة، ومستوى الأداء المالي من جهة أخرى.

تعتمد الدراسة على بيانات ثانوية يتم جمعها من التقارير السنوية وتقارير الاستدامة والوثائق الموجهة للمستثمرين التي تصدرها الشركات التقنية المدرجة في السوق المالية السعودية. ويُقترح أن تغطي البيانات فترة زمنية تمتد لعدة سنوات متتالية (مثل فترة من عام إلى عام ...)، بهدف تتبع تطور الإفصاح البيئي ورصد التغيرات في الأداء المالي عبر الوقت، على أن يُحدّد الإطار الزمني النهائي وفق توافر البيانات المنشورة بشكل متسق.

ويتم اعتماد الشركات المدرجة في القطاع التقني مجتمعًا للدراسة، بينما تحدّد العينة وفق الشركات التي تتوفر لها تقارير مالية مكتملة وتتضمن مستويات واضحة من الإفصاح البيئي، بحيث تُستبعد الشركات التي لا تتيح بيانات كافية لبناء مؤشرات القياس.

واعتمادًا على طبيعة الإفصاح البيئي، سيتم بناء مؤشر كمي من خلال تطبيق أسلوب تحليل المحتوى، وذلك عبر إعداد قائمة تضم مجموعة من البنود البيئية التي تعبّر عن الجوانب الرئيسة للأداء البيئي المؤسسي، مثل: السياسات البيئية، إدارة الانبعاثات، استهلاك الطاقة، استهلاك المياه عند توفره، إدارة النفايات، الامتثال للمتطلبات البيئية، والمبادرات التطوعية ذات الصلة. ويُخصّص لكل بند درجة وفقًا لوجوده من عدمه، مع التدرج بين الإفصاح الوصفي والإفصاح المدعوم ببيانات كمية. كما سيتم اشتقاق

مؤشر فرعي لطبيعة الإفصاح يميز بين البنود التي تم الإفصاح عنها بصورة وصفية فقط وتلك التي تم دعمها بمؤشرات رقمية، بما يتيح تحليلًا أكثر تفصيلاً لبنية الإفصاح البيئي.

وفي جانب الأداء المالي، تعتمد الدراسة على مجموعة من المؤشرات المالية المستقاة من القوائم المالية المنشورة للشركات محل الدراسة. وتشمل هذه المؤشرات — على سبيل المثال — العائد على الأصول بوصفه مؤشرًا على كفاءة الشركة في توظيف مواردها لتحقيق الأرباح، والعائد على حقوق الملكية باعتباره مؤشرًا على القيمة المضافة للمساهمين، إضافة إلى مؤشرات أخرى مثل هامش الربح والقيمة السوقية، وذلك وفق توافر البيانات في التقارير المنشورة. ويسمح هذا التنوع في المؤشرات بتكوين صورة شاملة عن الأداء المالي وتمكين اختبار مدى اتساق أثر الإفصاح البيئي عبر مؤشرات مالية مختلفة.

وبعد جمع البيانات الخاصة بمؤشر الإفصاح البيئي (والمؤشر الفرعي لطبيعة الإفصاح) والمؤشرات المالية، سيتم تنظيمها في قاعدة بيانات تحليلية تسمح باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة. وقد يشمل ذلك حساب معاملات الارتباط بين المتغيرات، واستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لقياس أثر مستوى الإفصاح البيئي على الأداء المالي. كما يمكن إدخال متغيرات ضابطة — مثل حجم الشركة أو سنوات عملها أو طبيعة نشاطها — لضبط النتائج عند توفر البيانات، وكذلك اختبار الفروق بين مجموعات الشركات وفق حجمها ومستوى الإفصاح باستخدام اختبارات الفروق الملائمة (مثل اختبار (t) أو تحليل التباين ANOVA)، أو من خلال إدخال تفاعلات في نموذج الانحدار عند الحاجة.

وتقوم المنهجية كذلك على تحديد واضح لحدود الدراسة. فمن الناحية الموضوعية، يقتصر التحليل على الإفصاح البيئي الطوعي الوارد في التقارير المنشورة، دون التوسع في الإفصاح الاجتماعي أو الحوكمة إلا إذا اقتضت الحاجة التفسيرية ذلك. ومن الناحية المكانية، تنحصر الدراسة على الشركات التقنية المدرجة في السوق المالية السعودية، مما يمنحها خصوصية تتوافق مع البيئة التنظيمية والاقتصادية في المملكة. أما من الناحية الزمنية، فيتم تحديد فترة الدراسة بما يسمح بتوفير عدد كافٍ من الملاحظات الإحصائية واستخلاص اتجاهات واضحة، مع مراعاة أن تكون الفترة حديثة لتعكس التطور المتسارع في مجال الاستدامة والإفصاح البيئي.

وبذلك، يوفر هذا الإطار المنهجي أساسًا علميًا متينًا يربط بين الإطار النظري والفروض البحثية وبين التحليل الكمي القابل للقياس، بما يتيح الوصول إلى نتائج علمية يمكن الاستفادة منها في تقديم توصيات عملية تدعم الشركات التقنية والجهات التنظيمية والمستثمرين في فهم وتطوير ممارسات الإفصاح البيئي الطوعي.

أدوات الدراسة:

يعتمد هذا البحث على مجموعة من الأدوات العلمية التي تُمكن من جمع البيانات وتحويلها إلى مؤشرات قابلة للقياس والتحليل، بما ينسجم مع طبيعة المنهج الوصفي التحليلي الذي تستند إليه الدراسة. وقد جرى إعداد أدوات البحث بما يتوافق مع خصوصية البيانات الثانوية وبما يخدم هدف تحليل العلاقة بين الإفصاح البيئي الطوعي والأداء المالي في قطاع التقنية بالسوق المالية السعودية. وتتضمن هذه الأدوات ما يلي:

أداة تحليل المحتوى لبناء مؤشر الإفصاح البيئي

تُعد أداة تحليل المحتوى الركيزة الأساسية في تقدير مستوى الإفصاح البيئي للشركات محل الدراسة. وقد تم تطوير قائمة تحليلية متكاملة تشمل مجموعة من البنود التي تمثل الأبعاد الجوهرية للأداء البيئي في قطاع التقنية، وتشمل على سبيل المثال:

- السياسات البيئية المعلنة من قبل الشركة.
- إدارة الانبعاثات ومبادرات الحد من الكربون.
- إجراءات كفاءة استهلاك الطاقة، خصوصاً المرتبطة بمراكز البيانات والبنية التحتية الرقمية.
- برامج إدارة النفايات بأنواعها المختلفة، بما فيها النفايات الإلكترونية.
- الإفصاحات المتعلقة باستهلاك المياه عند توفرها.
- مستوى الامتثال للأنظمة واللوائح البيئية.
- المبادرات البيئية التطوعية التي تعكس التزاماً إضافياً بالاستدامة.

وقد صُممت القائمة بطريقة تسمح بقياس الإفصاح بصورة كمية، عبر تخصيص درجات محددة لكل بند وفق مستوى الإفصاح عنه، سواء كان نصاً وصفيّاً عاماً أو إفصاحاً كمياً مدعوماً ببيانات رقمية. كما سيتم اشتقاق مؤشر فرعي لطبيعة الإفصاح، بحيث تُمنح وزناً أعلى للبنود التي تحتوي على بيانات كمية مقابل البنود الوصفية فقط، بما يمكن من دراسة دور طبيعة الإفصاح في تفسير العلاقة مع الأداء المالي.

المؤشرات المالية المستقاة من التقارير السنوية

تعتمد الدراسة على مجموعة من المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية المنشورة للشركات، وذلك بهدف قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات متعارف عليها في الأدبيات المحاسبية والمالية. وتشمل هذه المؤشرات:

- العائد على الأصول (ROA) باعتباره مؤشرًا على قدرة الشركة على توظيف أصولها في تحقيق الأرباح.
- العائد على حقوق الملكية (ROE) الذي يعكس مستوى العائد المحقق للمساهمين.
- هامش صافي الربح كمؤشر على كفاءة العمليات التشغيلية في تحقيق الأرباح.
- القيمة السوقية للشركة بوصفها انعكاسًا لأداء الشركة في السوق وتفاعل المستثمرين مع إفصاحاتها.
- نمو الإيرادات عند توفر البيانات اللازمة.

وتُستخدم هذه المؤشرات كأساس للتحليل الكمي الهادف إلى اختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح البيئي والنتائج المالية للشركات التقنية.

الوثائق المنشورة للشركات المدرجة

تعتمد الدراسة على مختلف الوثائق الرسمية التي تنشرها الشركات المدرجة، باعتبارها مصادر موثوقة وشفافة للبيانات. وتشمل هذه الوثائق:

- التقارير السنوية.
 - تقارير الاستدامة الصادرة بشكل مستقل أو الملحق بالتقارير السنوية.
 - الوثائق الموجهة للمستثمرين والتقارير الداعمة المنشورة عبر مواقع الشركات الرسمية.
- تُعد هذه الوثائق الأساس الرئيس لبناء قاعدة بيانات دقيقة لمحوري الإفصاح البيئي والأداء المالي.

أدوات التحليل الإحصائي

لتفسير العلاقة بين مستويات الإفصاح البيئي والمؤشرات المالية، تعتمد الدراسة على مجموعة من الأدوات الإحصائية، تشمل:

- الإحصاءات الوصفية (المتوسطات، الانحرافات المعيارية، ... الخ) لتحليل خصائص البيانات وتوصيفها.
- نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار الفرضيات وتحديد أثر الإفصاح البيئي في المؤشرات المالية.
- إدخال المتغيرات الضابطة — مثل حجم الشركة أو سنوات عملها — لرفع دقة التحليل عند توفر بياناتها.

وتم اختيار هذه الأدوات بما يتناسب مع طبيعة البيانات الثانوية وبما يضمن تحليلًا كميًا دقيقًا وموضوعيًا.

حدود الدراسة :

تلتزم الدراسة بمجموعة من الحدود التي تحدد إطارها العام وتوضح نطاق تطبيق نتائجها ومدى إمكانية تعميمها. وتمثل هذه الحدود جانباً أساسياً من البناء العلمي للبحث، وتسهم في ضبط المتغيرات وتفسير النتائج بطريقة علمية دقيقة. وتشمل هذه الحدود ما يلي:

أولاً: الحدود الموضوعية

تركز الدراسة على تحليل العلاقة بين مستوى الإفصاح البيئي الطوعي والأداء المالي للشركات التقنية المدرجة في السوق المالية السعودية. ويقتصر نطاقها على جانب الإفصاح البيئي فقط دون التوسع في الإفصاح الاجتماعي أو إفصاحات الحوكمة، إلا عند الضرورة التفسيرية. كما تعتمد الدراسة على الإفصاح المعلن كما هو منشور في التقارير الرسمية، دون محاولة تقييم الأداء البيئي الفعلي أو مقارنة الإفصاح بالواقع التشغيلي.

ثانياً: الحدود المكانية

تقتصر الدراسة على الشركات التقنية المدرجة في سوق الأسهم السعودية (تداول). ويعكس هذا النطاق خصوصية بيئة تنظيمية واقتصادية معينة، مما يجعل نتائج الدراسة مرتبطة بهذا الإطار تحديداً، ويحد من إمكانية تعميمها على قطاعات أخرى أو على أسواق خارج المملكة تختلف في طبيعتها أو متطلبات الإفصاح الخاصة بها.

ثالثاً: الحدود الزمنية

تعتمد الدراسة على البيانات البيئية والمالية المتاحة خلال فترة زمنية يتم تحديدها وفق مدى توفر المعلومات المنشورة بشكل متسق. ومن المتوقع أن تمتد الفترة لعدة سنوات متتالية، بما يسمح بتحليل الاتجاهات واستخلاص أنماط واضحة حول تطور الإفصاح والأداء المالي. ويُحدّد الإطار الزمني النهائي عند بدء التطبيق العملي، وبما يتوافق مع توفر البيانات الكاملة والمقارنات اللازمة، مع مراعاة أن تكون الفترة حديثة وتعكس التطورات الجارية في مجال الاستدامة والإفصاح البيئي.

رابعاً: الحدود البشرية

يمثل مجتمع الدراسة جميع الشركات المدرجة ضمن قطاع التقنية في السوق المالية السعودية، بينما تقتصر العينة على الشركات التي تُظهر مستوى معيناً من الإفصاح البيئي وتملك بيانات مالية مكتملة. ويتم استبعاد الشركات التي تغيب عنها هذه البيانات لضمان دقة التحليل وموثوقية النتائج.

خامسًا: الحدود المنهجية

تعتمد الدراسة على منهج وصفي تحليلي يستند إلى تحليل المحتوى الكمي واستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة. ولا تعتمد الدراسة على بيانات أولية مثل المقابلات أو الاستبانات، بل تركز على البيانات المنشورة حصريًا. كما يقتصر التحليل على المتغيرات الممكن قياسها من خلال التقارير الرسمية، مع الإقرار بأن تفاوت جودة الإفصاح بين الشركات قد يفرض قيودًا على تعميم النتائج، وأن تفسير النتائج سيتم ضمن هذا الإطار المنهجي المحدد.

المراجع:

المراجع العربية

- البقمي، أحمد. (2020) .
الإفصاح البيئي وعلاقته بالأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.
رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود.
- القحطاني، محمد. (2019) .
واقع الإفصاح البيئي الطوعي في الشركات السعودية وأثره على الأداء المالي.
مجلة الإدارة والاقتصاد، ٤١ (٢)، ١١٥-١٤٠.
- رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. (2016) .
وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠. حكومة المملكة العربية السعودية.
- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. (1987) .
مستقبلنا المشترك. تقرير برونتلاند.

المراجع الأجنبية

- Clarkson, P. M., Li, Y., Richardson, G. D., & Vasvari, F. P. (2008).**
Revisiting the relation between environmental performance and environmental disclosure: An empirical analysis.
Accounting, Organizations and Society, 33(4-5), 303-327.
- Lopez, M. V., Garcia, A., & Rodriguez, L. (2007).**
Sustainable development and corporate performance: A study based on the Dow Jones Sustainability Index.
Journal of Business Ethics, 75(3), 285-300.
- Hsueh, L. (2018).**
Voluntary environmental disclosure and corporate financial performance: Evidence from global markets.
Journal of Cleaner Production, 180, 1-14.

Okpala, K. E., & Siyanbola, T. T. (2015).

Corporate environmental disclosures and financial performance of listed firms in Nigeria.

European Journal of Business and Management, 7(18), 1–12.

Brown, N., Jong, M. D., & Levy, D. (2019).

Measuring corporate environmental disclosure: The impact of quantitative vs. narrative reporting.

Business Strategy and the Environment, 28(1), 31–46.

Martínez, I., & Fernandez, B. (2016).

The quality of environmental disclosure and its impact on firm financial performance: Evidence from Europe.

Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 23(1), 1–14.

Lee, S., Lee, D., & Kim, Y. (2020).

Environmental sustainability disclosure in global technology firms: Focus on data centers and energy consumption.

Journal of Environmental Management, 260, 110–125.

Kumar, R. (2021).

Environmental disclosure and governance in the technology industry: An empirical assessment.

Sustainability, 13(4), 1–18.

World Commission on Environment and Development (WCED). (1987).

Our Common Future. Oxford University Press.

IFRS Foundation. (2023).

IFRS S1: General Requirements for Disclosure of Sustainability-related

IFRS S2: Climate-related Disclosures. Financial Information.